

غارة أمريكية تستهدف مواقع للميليشيات الحوثية في صنعاء



طائرات حربية أمريكية تستعد لقفص مواقع للحوثيين

وفي بيانها، شددت سنتكوم على أن «هذه الضربة تعكس التزام القيادة المركزية الأمريكية المستمر بحماية أفراد الولايات المتحدة والتحالف والشركاء الإقليميين والشحن الدولي». وسيطر الحوثيون على أجزاء كبيرة من اليمن، ويشكلون إلى جانب حركة حماس وحزب الله اللبناني، جزءاً من «محور المقاومة» المناهض لإسرائيل والذي تقوده طهران في المنطقة. وأدت هجمات الحوثيين على خطوط الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن إلى اضطرابات كثيرة في حركة النقل البحري بهذه المنطقة الأساسية للتجارة العالمية. ونشرت الولايات المتحدة ودول أخرى سفناً عسكرية للمساعدة في حماية حركة الملاحة من ضربات الحوثيين، كما استهدفت واشنطن بغارات جوية مواقع للحوثيين بهدف الحد من قدرتهم على استهداف حركة مرور السفن في المياه الواقعة قبالة اليمن. لكن هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر وخليج عدن استمرت رغم كل تلك الغارات.

«وكالات»: أعلن الجيش الأمريكي أنه شن، الإثنين، غارة جوية ضد منشأة قيادة وسيطرة في صنعاء تابعة لجماعة الحوثية المدعومة من إيران، والتي تواصل استهداف حركة الملاحة البحرية انطلاقاً من الأراضي الخاضعة لسيطرتهم في اليمن. وقالت القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) في بيان إنها نفذت، الإثنين، «غارة جوية دقيقة ضد منشأة قيادة وسيطرة رئيسية يديرها الحوثيون المدعومون من إيران داخل الأراضي التي يسيطرون عليها في صنعاء باليمن». وأضافت سنتكوم في بيانها، أن «المنشأة المستهدفة كانت مركزاً لتنسيق العمليات الحوثية، مثل هجمات ضد سفن حربية وسفن تجارية تابعة للبحرية الأمريكية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن». ومنذ بدأت الحرب في قطاع غزة إثر الهجوم غير المسبوق الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر (تشرين الأول) 2023، يشن الحوثيون المدعومون من إيران هجمات على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن يقولون إنها مرتبطة بإسرائيل أو الولايات المتحدة أو بريطانيا.

دبابات الاحتلال تحاصر عائلات نازحة بالمواصي غربي رفح وزير الدفاع الإسرائيلي: سيكون لنا السيطرة الأمنية على غزة بعد هزيمة «حماس»

تعتبر المواصي مؤهلة لاستقبال نازحين، سواء من حيث كفاءة البنية التحتية وتوافر الخدمات، أو من حيث كفاية المباني السكنية.

واضطر القادمون إلى المنطقة للسكن في مناطق قاحلة ضيقة في العراء، وفي ظروف تفتقر للشروط الأساسية للحياة البشرية، حيث لا تتوفر مياه أو كهرباء أو دورات مياه، فضلا عن مساعدات إنسانية لا تكفي الأعداد المتزايدة من النازحين.

ورفضت الأمم المتحدة اعتبار المواصي منطقة آمنة، وعلقت بانها تعززها الظروف الأساسية للأمن والحاجات الإنسانية الأساسية الأساسية الأخرى، وتفتقد آلية للإشراف على تنفيذ منطقة آمنة فيها. واكتفت ببناء معسكر خيام للنازحين فيها.

وتتابعت بيانات عسكرية ولقوات الاحتلال، تدعو سكان القطاع بالتوجه جنوباً نحو المناطق المفتوحة غرب خان يونس، وتحديدًا إلى منطقة المواصي التي قالت إسرائيل إنها «منطقة آمنة»، سترسل إليها المساعدات الدولية عند الحاجة. وبدأ النازحون بالتدفق إلى المنطقة التي وجهوا إليها، ولكنهم لم يجدوا عند وصولهم ماوى أو مساعدات إنسانية، إذ لا



من الدمار في غزة

المواطنون بين خيام النازحين من إطلاق النار الكثيف. والمواصي منطقة ساحلية فلسطينية، تقع جنوبي غرب قطاع غزة، اشتهرت بأراضيها الزراعية ومياها الجوفية العذبة، وقد تحولت بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي من «سلة غذاء قطاع غزة» إلى أراض قاحلة، وبؤرة للنزوح في القطاع. مع تصاعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، عقب معركة «طوفان الأقصى» التي وقعت في السابع من أكتوبر 2023، أدت الضربات العسكرية

فلسطينية نازحة وسط إطلاق نار مكثف في منطقة المواصي غربي مدينة رفح، مشيراً إلى وقوع عدد من المصابين. وقد ناشدت عائلات فلسطينية نازحة محاصرة الصليب الأحمر والجهات المختصة إجلاءها من منطقة المواصي. ووثقت مشاهد مصورة، صباح أمس الثلاثاء، محاولة عدد من الفلسطينيين الاحتماء وسط سماع أصوات إطلاق نار كثيف بالقرب منهم في مواصي رفح. وتظهر المشاهد احتماء

الجيش الإسرائيلي أن الهجوم الذي وقع مساء الأحد استهدف «مركز قيادة وتحكم تابع لحركة حماس». وقالوا إن هؤلاء الأفراد كانوا يعملون من المبنى المدرسي القديم في المنطقة الإنسانية في خان يونس. ومنذ السابع من أكتوبر 2023، تقاتل إسرائيل ضد حركة حماس الفلسطينية في غزة، حيث أفادت مصادر فلسطينية يوم الأحد بأن حوالي 45 ألف فلسطيني قتلوا حتى الآن. من ناحية أخرى قالت مصادر إن دبابات إسرائيلية تحاصر عائلات

وزيرة المالية الكندية تستقيل بعد خلاف بشأن رسوم ترامب

في 27 يناير المقبل. وذكرت تقارير إعلامية محلية أن فريالاند وترودو اختلفا بشأن اقتراح حكومي بإعفاءات ضريبية مؤقتة وتدابير إنفاق أخرى، وقالت فريالاند إن «التهديد بفرض رسوم جمركية أمريكية جديدة يمثل تهديداً خطيراً». وكان الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، أكد عقب انتخابه أن أولى قراراته الاقتصادية ستكون زيادة الرسوم الجمركية على الواردات من الصين، وكذلك من كندا والمكسيك.

وعندما تولي ترامب السلطة في عام 2017، تعهد بتمزيق معاهدة التجارة الحرة الثلاثية مع كندا والمكسيك، ولعبت فريالاند دوراً كبيراً في المساعدة في إعادة التفاوض على الاتفاقية، بإعطاء اقتصاد كندا، الذي يعتمد بشدة على الولايات المتحدة.



وزيرة المالية الكندية كريستيا فريالاند

ويمكن الإطاحة بترودو إذا اتحدت أحزاب المعارضة ضده في تصويت بحجب الثقة، على الرغم من أن هذا لا يمكن أن يحدث حتى العام المقبل بسبب عطلة البرلمان بمناسبة عيد الميلاد، ولن يعود البرلمان للانعقاد إلا

فريالاند قبل ساعات فقط من موعد تقديمها لإفادة بشأن الوضع الاقتصادي للبرلمان، وأظهرت الوثيقة أن الحكومة سجلت عجزاً في ميزانية 2023/24 بلغ 61.9 مليار دولار كندي، وهو أعلى بكثير من المتوقع.

كبرى الأزمات التي واجهها ترودو، منذ توليه السلطة في نوفمبر 2015. وقال مصدر ليبرالي إن «ترودو أراد أن يتولى فريالاند منصب وزيرة بدون حقيبة للتعامل مع العلاقات الكندية الأمريكية». استقالت

«وكالات»: استقالت وزيرة المالية الكندية كريستيا فريالاند، بعد خلاف مع رئيس الوزراء جاستن ترودو، بشأن قضايا منها كيفية التعامل مع الرسوم الجمركية الأمريكية المحتملة، مما وجه ضربة غير متوقعة لحكومة لا تحظى بشعبية بالفعل.

وقالت فريالاند إنها «استقالت في أعقاب اجتماع يوم الجمعة الماضي، مع ترودو، الذي طلب منها تولي منصب أقل، بعد أن دخل الاثنان في خلاف على مدى أسابيع بشأن الإنفاق».

وسارع ترودو بتعيين وزير الأمن العام دومينيك لوبلان، وهو عضو في الدائرة القريبة من ترودو، وزيراً للمالية في حكومة الأقلية الليبرالية (56 عام)، التي شغلت أيضاً منصب نائب رئيس الوزراء، هي واحدة من

البرلمان الألماني يسحب الثقة من شولتس



المستشار أولاف شولتس

وتوجه شولتس إلى القصر الرئاسي (بيلفو) واقترح على الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير حل البرلمان. وسيكون أمام الرئيس مهلة 21 يوماً لاتخاذ قرار بشأن الموافقة على اقتراح شولتس وتحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة خلال 60 يوماً. وتعد موافقة الرئيس الألماني على اقتراح المستشار الألماني في حكم المؤكد نظراً لوجود توافق واسع داخل البرلمان حول تكبير موعد الانتخابات البرلمانية، والتي كان مقرراً أن تجري بالأساس في 28 سبتمبر 2025.

«وكالات»: قرر البرلمان الألماني الإثنين، سحب الثقة من المستشار أولاف شولتس، مما يهدد الطريق أمام إجراء انتخابات جديدة في 23 فبراير المقبل. وأعلنت رئيسة البرلمان بيريل باس (المنتمية إلى حزب شولتس الاشتراكي الديمقراطي) أن 207 نائب صوتوا لصالح شولتس، بينما صوت 394 نائباً ضده، وامتنع 116 نائباً عن التصويت. وبهذا لم يتمكن المستشار، كما كان متوقفاً، من تحقيق الأغلبية اللازمة لتمثلية في الحصول على تأييد 367 نائباً على الأقل.

أول اجتماع بين الهند والصين منذ 5 سنوات بشأن الحدود



الحدود بين الهند والصين شهدت مواجهة دامية بين جنود البلدين عام 2020

حسبما أفاد المتحدث باسم الخارجية الصينية لين جيان في بيان. وسيجتمع المسؤولون في إطار آلية مناقشة ثنائية رفيعة المستوى أنشئت عام 2003، وهي آلية «المظللين الخاضعين» لفضايا الحدود. ويعود آخر لقاء من هذا النوع إلى ديسمبر 2019، بحسب وسائل إعلام هندية. لكن نيودلهي قالت في أكتوبر الماضي إنها توصلت إلى اتفاق مع بكين

«وكالات»: أعلنت الصين الإثنين عن اجتماع رفيع المستوى هذا الأسبوع مع الهند بشأن نزاعاتها الحدودية هو الأول من نوعه منذ 5 سنوات، في مؤشر على تحسن العلاقات بعد أعوام من التوتر. وسيعقد وزير الخارجية الصيني وانغ يي اجتماعاً مع مستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفال في بكين بعد غد الأربعاء بشأن «مسألة الحدود الصينية الهندية»،

قانوني واعتقالات تعسفية ضد المتظاهرين وزعماء المعارضة. وجاء رفض العقوبات من قبل المجر وسلوفاكيا بعد خطوة قامت بها ليتوانيا يوم الإثنين، حيث أعلنت عن توسيع العقوبات لتشمل 17 فرداً إضافياً مسؤولين عن أعمال القمع. وأعلنت وزارة الخارجية في فيلنيوس هذه الخطوة التي جاءت بعد إجراءات مماثلة اتخذتها إستونيا.

وتشمل العقوبات التي فرضتها ليتوانيا إدراج رئيس الوزراء الجورجي إيراكلي كوابخيدزه على القائمة السوداء، وهو الآن محظور من دخول ليتوانيا، إلى جانب جميع الشخصيات الأخرى المدرجة على قائمة العقوبات. وكانت إستونيا قد فرضت في وقت سابق عقوبات إضافية على 14 سياسياً جورجياً بارزاً.



احتجاجات في جورجيا

في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس. وإقراره، لا يتطلب الأمر موافقة بالإجماع كما هو الحال بالنسبة للعقوبات، بل يكفي الحصول على أغلبية. وترى غالبية كبيرة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن السلطات الجورجية تصرفت مؤخراً بعنف غير

لكن لا يزال مقترح تعليق الدخول بدون تأشيرة إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للجورجيين الحاصلين لجوازات سفر دبلوماسية أو خدمية مطروحا على الطاولة. ومن المقرر تقديم خطة رسمية لهذا الإجراء بحلول نهاية العام، وفقاً لمسئولة السياسة الخارجية

«وكالات»: تعارض كل من المجر وسلوفاكيا خطط الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على جورجيا بسبب العنف ضد المتظاهرين المؤيدين لأوروبا.

وبروزير الخارجية المجرى بيتر سيارتو هذه الخطوة بعد اجتماع للاتحاد الأوروبي في بروكسل، زاعماً أن الاتحاد الأوروبي ينحاز إلى جانب المتظاهرين. وادعى أن جورجيا مستهدفة ببساطة لأن حزباً وطنياً محافظاً، وليس القوى الليبرالية، هو الذي فاز في الانتخابات الأخيرة.

وكانت خطة الاتحاد الأوروبي تهدف إلى فرض حظر دخول إلى منطقة التجارة المكونة من 27 عضواً على عدد من المسؤولين عن العنف الشرطي، بالإضافة إلى تجميد أصول قد تكون موجودة في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فقد فشلت هذه الخطة مؤقتاً.